فتح حساب جاري بنكي/بريدي

يمكن أن يكون فتح حساب جاري بمثابة عملية معقدة من الناحية البيروقراطية أو على أي حال ليس من السهل إدارتها للمواطنين الأجانب في إيطاليا.

وفي هذا الصدد، من المناسب التأكيد على أن التزامات الشفافية المحددة تنطبق على العمليات والخدمات المصرفية والمالية، ولا سيما فيما يتعلق بالمعلومات التي يتعين على مقدمي خدمات الدفع تقديمها للمستخدمين فيما يتعلق بالعناصر الأساسية للعلاقة التعاقدية والتغييرات المطبقة.

كيفية فتح حساب جاري

لفتح حساب جاري، يمكن الذهاب فعليًا إلى فرع أحد البنوك أو مزود خدمة دفع آخر (بما في ذلك البريد الإيطالي) أو المتابعة عبر الإنترنت. يتطلب تشريع مكافحة غسل الأموال المعمول به في إيطاليا أنه عند فتح الحساب، يقوم البنك بتحديد الهوية المالية للمستخدم، ثم التحقق من هوية مُقدم الطلب. بشكل عام، يتم المطالبة بتقديم وثيقة هوية والكود الضريبي أو البطاقة الصحية وشهادة إقامة. بالإضافة إلى التحقق من صحة المستندات، تقوم المؤسسة الائتمانية أيضًا بإجراء بعض الفحوصات المحددة على أي سوابق مالية واقتصادية للعميل المحتمل من خلال استشارة سجل اعتراضات الحاسوب (الذي قد يكون المستخدم مدرجًا فيه في حالة عدم قبول أمر دفع أو عدم دفع كمبيالة أو عدم دفع شيك) وكذلك بالنسبة للحسابات المرتبطة بمنح خطوط ائتمان، وقواعد البيانات التابعة لنظام المعلومات الائتمانية "SIC" للكشف عن أي تقارير سلبية.

عند الاختيار بين الخيارات المختلفة التي يقدمها السوق، بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار الرسوم الشهرية أو السنوية للحساب، فإنه من المستحسن تقييم التكاليف الثابتة والمتغيرة والخدمات المتضمنة، ودراسة **مؤشر التكلفة التلخيصي** (ISC) بعناية، والذي يحتوي على التفاصيل التي تمثل التكلفة الإجمالية للحساب الجاري والموجودة في بطاقة المعلومات التي يتعين على مزود خدمة الدفع تقديمها قبل توقيع العقد؛ و**مؤشر التكاليف الإجمالية** (ICC)، أي المؤشر الإرشادي للإنفاق السنوي لحسابات الدفع المقدمة للمستهلكين والمحسوب بالرجوع إلى أشكال التشغيل المعيارية الإرشادية المحددة من بنك إيطاليا. يتم تضمين مؤشر التكاليف الإجمالية في وثائق المعلومات المتعلقة بالتكاليف (FID - وثيقة معلومات الرسوم) والتي يمكن الرجوع إليها على المواقع الإلكترونية للمؤسسات الائتمانية وكذلك في ملخص التكاليف (SOF - بيان الرسوم) للحسابات الجارية. تحتوي بطاقة المعلومات أيضًا على معلومات حول الوسيط، والشروط الاقتصادية للخدمة، والبنود التعاقدية ووسائل الحماية خارج المحكمة التي يمكن للمستخدم استخدامها. ويجب على المؤسسة الائتمانية أيضًا تزويد المستهلك في المرحلة السابقة للتعاقد بـ **وثيقة ملخصة**، والتي يجب أن تزود المستخدم بمعلومات مفهومة وشاملة، وتسهل فهم خصائص المنتج المالي ومخاطره وتكاليفه، وتعزز المقارنة بين عروض متعددة لتسهيل اختيارات واعية ومتوافقة مع الاحتياجات المالية والعائلية والمهنية.

أنواع الحساب

على الرغم من أن عرض المنتجات والخدمات يمكن أن يختلف بشكل كبير اعتمادًا على الجهة التي يتم اللجوء إليها لفتح الحساب، فمن الممكن خفض العرض المتنوع في السوق إلى بعض الأنواع الرئيسية:

1. الحساب الجاري الأساسي

تمثل ملكية حساب جاري حقًا أساسيًا لجميع المواطنين الأجانب المقيمين بشكل قانوني لأنه في غياب هذا الشرط، لا يمكن المضي قدمًا في التوظيف القانوني ودفع الأجور من قِبَل صاحب العمل: في ظل توافر جميع الوثائق

اللازمة، فإن البنوك والبريد الإيطالي وجميع الكيانات الأخرى المرخص لها بتقديم الخدمات على حساب الدفع عليها ضمان ممارسة هذا الحق.

الحساب الجاري الأساسي، الذي يمكن من خلاله تنفيذ عدد محدد من المعاملات الواردة والصادرة، يستهدف في المقام الأول المستخدمين ذوي الاحتياجات المالية المحدودة، وقد تم إنشاؤه لتسهيل الشرائح الأكثر هشاشة من السكان من الناحية الاقتصادية. يمكن أن تنص هذه الأداة على دفع رسوم سنوية تشمل جميع المعاملات أو يمكن حتى أن تكون مجانية بشروط معينة: يجب أن تكون المجانية (وبالتالي الإعفاء من دفع ضريبة الدمغة والنفقات الأخرى) مضمونة للعملاء بمؤشر وضع اقتصادي معادل "ISEE" أقل من 11600 يورو ، في حين أن المتقاعدين ممن لهم بدل تغطية تأمينية من الهيئة الوطنية للضمان الاجتماعي "INPS" لا يتجاوز إجماليه 18000 يورو سنويًا يحق لهم استخدام الأداة عن طريق دفع ضريبة الدمغة فقط.

الحد الأدنى من العمليات المتضمنة في الحساب الجاري الأساسي دون دفع رسوم أو ضريبة دمغة لكل سنة:

- 6 طلبات لقائمة الحركات
- 6 عمليات سحب نقدي من الشباك التقليدي
- 12 عملية سحب من أجهزة الصراف الآلي للبنوك الأخرى / مقدمي خدمات الدفع
- 36 دفعة مستلمه عبر تحويلات بنكية (منطقة المدفوعات الموحدة باليورو) "Sepa" بما في ذلك اعتمادات الرواتب والمعاشات التقاعدية
- 12 دفعة متكررة تتم عبر التحويل البنكي لـ Sepa مع الخصم من الحساب
- 6 دفعات عبر التحويل البنكي لـ Sepa مع الخصم من الحساب
- 12 إيداع نقدي وشيكات
- 1 إخطار حول الشفافية
- 4 تقارير معلومات دورية (كشوف الحساب والكشف الموجز)
- 1 إصدار واستبدال وتجديد بطاقة الخصم

بالإضافة إلى ما تمت الإشارة إليه للتو، هناك مدفوعات غير محدودة عن طريق بطاقة الخصم، والخصم المباشر من منطقة SEPA والسحب من أي ماكينة صراف آلي (ATM) تابعة للبنك الذي تتعامل معه (أو كيان آخر في مجموعته).

يمكن لصاحب الحساب أن يطلب، ولكن لا يمكن لمزود خدمة الدفع أن يفرض، تنفيذ عمليات إضافية أو عدد أكبر من العمليات المذكورة أعلاه. في حالة العمليات الإضافية وكذلك في حالة تجاوز عدد العمليات المتضمنة في المنتج، قد يتم تطبيق تكاليف إضافية.

وينطبق الحق في فتح حساب جاري أساسي، دون تمييز، على جميع الأشخاص الذين يقيمون بشكل قانوني في إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك من ليس لديهم مسكن ثابت أو من هم في حالة طالبي اللجوء.

لطلب الحساب الجاري الأساسي، يجب أن يكون لديك وثيقة هوية صالحة والكود الضريبي (حتى لو كان رقميًا). ليس من الضروري امتلاك بطاقة هوية، لأن تصريح الإقامة أو إيصال التجديد يكفي: يُعد إيصال طلب التصريح مع صورة وختم مقر الشرطة بمثابة تصريح إقامة مؤقت وهو أيضًا وثيقة صالحة للتمكن من فتح حساب جاري أساسي. وحتى السجناء الأجانب الذين لديهم وثيقة تثبت قبولهم كإجراء بديل للسجن يمكنهم فتح الحساب الأساسي، حتى في حالة عدم وجود تصريح إقامة.

تنص المادة 126-تاسع عشر من قانون الأعمال المصرفية الموحد على الحق في استخدام الحساب الجاري الأساسي وفقا للإطار الموصوف أعلاه، لذلك في حالة رفض فتح الحساب بحجة عدم الامتثال للشروط المبينة أعلاه، فإنه بالتالي يلزم تكرار الطلب مع تقديم النص المطبوع للمادة. إذا لم يتم الحصول على ردود فعل إيجابية، فسيكون من المستحسن الاتصال بأحد الجمعيات الخيرية أو النقابات أو الجمعيات التي تتعامل مع المهاجرين للحصول على مزيد من المعلومات وتقييم إمكانية التدخل القانوني. ومن الممكن أيضًا الإبلاغ عن سلوكيات تمييزية إلى جمعية البنوك الإيطالية (ABI) وإلى المكتب الوطني لمكافحة التمييز العنصري (UNAR) التابع لرئاسة المجلس.

لا يمكن أن يكون فتح الحساب الأساسي مشروطا بشراء خدمات إضافية، إلا إذا كان هذا الشرط ينطبق بشكل موحد على جميع عملاء مزود خدمة الدفع.

يمكن للمستهلك ممارسة حق الانسحاب من الحساب الأساسي في أي وقت، بينما يحق لمزود خدمة الدفع فسخ العقد فقط في حالة:

- استخدم المستهلك الحساب عمدًا لأغراض غير مشروعة؛
- في تاريخ 31 ديسمبر، الحساب غير كافٍ وغير متحرك لأكثر من 24 شهرًا متتاليًا بناءً على طلب أو مبادرة المستهلك؛
- قام المستخدم بالدخول إلى الحساب الأساسي من خلال تقديم معلومات غير صحيحة؛
- لم يعد العميل مقيمًا بشكل قانوني في إحدى دول الاتحاد الأوروبي؛
- قام المستهلك بفتح حساب دفع آخر في إيطاليا، بعد تفعيل الحساب الأساسي، يسمح له باستخدام الخدمات المشار إليها سابقاً.

يتعين على البنك في أي حال من الأحوال الإبلاغ بأسباب الانسحاب كتابيًا ودون أي تكلفة على العميل، مع الإشارة إلى إجراءات الشكوى المتاحة وإبلاغ المستخدم بالحق في إرسال طلب إلى بنك إيطاليا أو اللجوء إلى أنظمة تسوية النزاعات خارج إطار المحكمة للطعن في الانسحاب.

الحساب العادي

يسمح الحساب العادي بالقيام بالعمليات المصرفية الرئيسية، بما في ذلك المدفوعات وائتمان الرواتب واستخدام بطاقات الخصم والائتمان وإبرام وثيقة التأمين والتمويل وإصدار الشيكات ودفع التحويلات المصرفية والفواتير وإدارة المدخرات، وهو ينطوي على دفع رسوم - غالباً شهرية - وتكلفة إضافية لتنفيذ عمليات معينة. يتناسب اتجاه التكاليف بشكل مباشر مع عدد العمليات المُنفذة: يقابل عدد أكبر من العمليات زيادة في التكاليف التي يتعين دفعها للبنك.

ومن ناحية أخرى، تجمع حسابات الحزمة بين خدمات الحساب الجاري وأنشطة أخرى (على سبيل المثال، التأمين، وإدارة الادخار، وما إلى ذلك).

تتضمن الحسابات ذات الخصم عددًا محدودًا من المعاملات دون تطبيق تكاليف إضافية، بينما تسمح الحسابات بدون خصم بتنفيذ عدد غير محدود من المعاملات المجانية.

حساب الوديعة

حساب الوديعة هو أداة ادخارية لا يمكن من خلالها إجراء عمليات أخرى غير إيداع الأموال أو سحبها. ويرتبط هذا الحساب بدفتر توفير، أي الوثيقة التي تُسجل عليها جميع العمليات. وهي أداة يمكن للآباء الدخول إليها ويكون

أبناؤهم هم أصحاب الحساب. تتعهد المؤسسة الائتمانية بإعادة المبالغ المودعة في اللحظة التي يطلب فيها العميل ذلك: ولكن في حالة حساب الوديعة المقيدة، لا يمكن للمستخدم سحب الأموال إلا عند انتهاء فترة محددة مسبقًا، تتراوح بين 1 و 36 شهرًا وينص العقد على دفع عقوبات محددة في حالة الانسحاب المبكر (دائمًا ما تتوافق العقوبة مع عدم سداد الفوائد المستحقة).

حساب الدفع

هو نوع خاص من الحساب الجاري يمكن فتحه في البنك من قِبَل مستخدم واحد أو أكثر لخدمات الدفع لبعض العمليات المحددة، مثل الإيداع والسحب وتحويل الأموال (ما يسمى بمعاملات الدفع).

أداة مشابهة لحسابات الدفع عبارة عن البطاقات مسبقة الدفع المزودة برمز IBAN تسمح لحاملها باستلام اعتمادات وبالدفع، على سبيل المثال، من خلال التحويلات المصرفية أو الخصم المباشر، مثلها مثل حساب الدفع العادي.